عمليات التغيير في المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي

د. دانا علي صالح البرزنجي(*)

الملخص

تشكل عمليات التغيير السريعة الحاصلة منذ بداية عام ٢٠١١ في المنطقة العربية المتغير المستقل في هذه الدراسة، بينما تشكل التغيير وكيفيته في دول مجلس التعاون الخليجي المتغير التابع، حيث تتناول بالتحليل (عمليات التغيير في المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي).

تكمن فرضية الدراسة في المعادلة التالية: "وقعت وستقع شعوب دول مجلس التعاون الخليجي تحت تأثير عمليات التغيير الحاصلة في المنطقة العربية منذ بدايات ٢٠١١، وإذا لم تقم دول مجلس التعاون الخليجي بعمليات إصلاح حقيقية وشاملة وطويلة المدى، خاصة في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي، فإنها ستخضع، بصورة أو بأخرى، لعمليات تغيير من الأدنى، أما إذا قامت بعملية إصلاح جذرية واستراتيجية شاملة وحقيقية، فهذا يعني أن التغيير أيضاً ستحصل لكن من الأعلى وبضغط شعبي وتحت تأثير الواقع الراهن".

تم تقسيم الموضوع إلى مبحثين، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات. ففي المبحث الأول تم الحديث عن عمليات التغيير في المنطقة العربية من ناحية ملامحها، ودوافعها، وتداعياتها، فضلاً عن تحديد معنى التغيير. وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى سمات دول مجلس التعاون الخليجي، وملامح التغيير فيها، ومستقبل هذه الأنظمة في ظل التغييرات الراهنة من خلال وضع سيناريوهات مستقبلية.

Abstract

A rapid processes of change taking place since the beginning of 2011 in the Arab region, the independent variable in this study, while the form and quality of change in the Gulf Cooperation Council (GCC) the dependent variable, which deals with the analysis (the processes of change in the Arab region and countries of the Gulf Cooperation Council).

(*) كلية القانون والسياسية، جامعة السليمانية.

pe
ta

GCC operations of real reform, comprehensive and long-term, particularly in the political, economic and social, they will be subject, in one way or another, to change the operations of the minimum, but if the process of radical reform and a comprehensive strategy and true, it means that also will change, but from the top and popular pressure and under the influence of the current reality" .

The topic was divided into two sections, as well as the introduction and conclusions. In the first section was talking about the processes of change in the Arab region in terms of features, and its motives, and its implications, as well as determine the meaning of the change. In the second part, been addressed to the attributes of the Gulf Cooperation Council (GCC), and the features of the change, and the future of these systems in light of the current changes through the development of future scenarios.

المقدمة

شهدت المنطقة العربية تغيير العديد من النظم السياسية التي تحكم منذ فترات زمنية طويلة.فقد شهدت مصر وتونس تغييراً سلمياً لأنظمتها الحاكمة، بينما تشهد دول أخرى، مثل سوريا، مقاومة عنيفة من قبل النظم الحاكمة ضد القوى المطالبة بالتغيير، فيما شهدت ليبيا أول تغيير عنفي داخلي بمساعدة عسكرية جبارة خارجية للقوى المطالبة بالتغيير، هذا بالإضافة إلى الحراك الشعبي الذي حصل ولا يزال منذ بداية عام (٢٠١١) للمطالبة بالتغيير في معظم الدول العربية.

تنتظر الأنظمة الحاكمة الأخرى أن تقوم بعمليات تغيير حقيقي وجذري في طرق وأساليب إدارتها لمجتمعاتها، ومن ضمن هذه الأنظمة، أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي.

من هنا تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع، حيث اعتبرت لحد اللحظة الراهنة دول مجلس التعاون الخليجي أنها محصنة وهي استثناء من معادلات التغيير التي تجري في المنطقة العربية، لكن هذه الدراسة تثبت من خلال فرضيتها أنها لا تدوم كذلك.

الإشكالية التي تنطلق منها هذه الدراسة تكمن في سؤال جوهري مفاده: هل إن دول مجلس التعاون الخليجي تخضع لانعكاسات عمليات التغيير في المنطقة العربية؟ وكيف؟ هل إن التغيير تأتي من الأدنى أم من الأعلى وبضغوط الشعب؟

للإجابة على هذه التساؤلات لابد من طرح فرضينا الأساس والتثبت من صحتها، والفرضية هنا تكمن في المعادلة التالية:

" وقعت وستقع شعوب دول مجلس التعاون الخليجي تحت تأثير عمليات التغيير الحاصلة في المنطقة العربية منذ بدايات ٢٠١١، وإذا لم تقم دول مجلس التعاون الخليجي بعمليات إصلاح حقيقية وشاملة وطويلة المدى، لاسيما في المجال السياسي والإقتصادي والإجتماعي، فإنها ستخضع، بصورة أو بأخرى، لعمليات تغيير من الأدنى، أما إذا قامت بعملية إصلاح جذرية واستراتيجية شاملة وحقيقية، فهذا يعني أن التغيير أيضاً ستحصل لكن من الأعلى وبضغط شعبي وتحت تأثير الواقع الراهن".

ومن خلال اعتماد المنهج التحليلي–الوصفي ومنهج التحليل النظمي، تمّ محاولة التثبت من صحة هذه الفرضية، وقمنا بتقسيم الموضوع إلى مبحثين، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى عمليات التغيير في المنطقة العربية من ناحية ملامحها، ودوافعها، وتداعياتها، فضلاً عن تحديد معنى التغيير. أما المبحث الثاني فقد خصّص لدراسة سمات دول مجلس التعاون الخليجي، وملامح التغيير فيها، ومستقبل هذه الأنظمة في ظل التغييرات الراهنة. هذا فضلاً عن الاستنتاجات المتوصلة إليها من خلال البحث.

المبحث الأول

عمليات التغيير في المنطقة العربية

الملامح، الدوافع، والتداعيات

أولاً/ معنى التغيير:

بالنظر إلى أن التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية في حالة مستمرة، ولم تهدأ لحد الآن، وكذلك بالنظر إلى شمولية مصطلح "التغيير" وإحاطتها بكل ما يحصل من تغيير في العالم العربي، فقد آلينا استخدام هذا المصطلح "التغيير" لكل ما حصل لحد الآن في هذه المنطقة، دون الخوض في الاختلافات الشكلية أو الجوهرية بين مصطلحات أخرى مثل: الثورة، الإنقلاب، الإنتفاضات، الإحتجاجات، وما شابه ذلك.

وهناك لآراء عديدة بخصوص معنى التغيير أيضاً، فهناك يعتبره بأنه "مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة والانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي"[١].

لكن ليس من الضروري أن يحدث التغيير فقط بالإتجاه الإيجابي دون السلبي، فقد يحدث التغيير بإتجاه التراجع إلى الوراء. لكن مع ذلك هناك نوع من الاتفاق أن التغيير يعني "الإختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عمّا كان عليه خلال فترة محددة من الزمن.."[٢].

وبشكل عام، يمكن تعريف التغيير بأنه: "تبدّل صورة المجتمع عمّا كانت عليه، هذا التبدل الذي يطال المؤسسات والإيديولوجيا والثقافة والنظام السياسي والثقافة السياسية والديموغرافيا الإجتماعية. وقد تحدث هذه العملية بشكل راديكالي كحالة الثورة والإنقلاب العسكري التي تقوم بها الجماعات التي لها إيدولوجيا مميزة، وحالة الحروب، أو تحدث بشكل تدريجي، وبطيء نتيجة للتطورات الحاصلة في أنساق المجتمع وبالتالي يصبح التغيير ظاهرة طبيعية في المجتمع"[٣].

ويبدو أن ما حدث وما يزال في المنطقة العربية من عمليات تغيير قد جمع بين الحالة التدريجية والحالة الراديكالية في آن واحد، فقد عبّرت هذه العمليات عن نتيجة لتراكم سنوات طويلة من الظلم والاستبداد والفساد وانفجرت تداعياتها في لحظة معينة، وقديماً قالوا: "إن الظلم ليس هو الذي يؤدي إلى الثورات، ولكنه الشعور بالظلم"[٤]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، أدى التغيير الحاصل في الأنساق الإجتماعية والطبيعة الديموغرافية والأجيال والآليات المستخدمة في يد الأجيال الجديدة من التكنولوجيا الجديدة، خاصة في مجال الإتصالات، وهذا ما حدث بشكل تدريجي، قد دعم أو غذى عمليات التغيير الراديكالية، بطرق مختلفة، مع ذلك، فقد وقفت في بعض الدول العربية أطراف ذا توجهات إيديولوجية معينة خلف ما حدث أو على الأقل دعمت عمليات التغيير، لاسيما وإنها قد عانت في السابق من القمع والمنع والظلم الذي تعرضت له في السابق.

ثانيا/ سمات التغيير في المنطقة العربية:

إن من أهم نتائج طول الفترة الزمنية في الحكم هو الجمود وعدم المقدرة على الاستجابة للمطالب الداخلية الداعية إلى إجراء إصلاحات سياسية جذرية.

وبما أن نظم الحكم العربية تحكم منذ أمد بعيد، فقد اتسم عملية التغيير فيها بمجموعة صفات أو سمات خاصة، يمكن إجمالها في السمات الآتية:

١. أدى الشباب الدور الأكبر في عمليات التغيير من خلال استخدامهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذراع لهم، وتكللت جهودهم بالنجاح. كما قد اكتسبت الشعوب الثقة بالنفس بسقوط حاجز الخوف الذي كان سائداً في العقود الماضية، وبات واضحاً إن الشعب باستطاعته تغيير النظام الذي لا يعبر عن تطلعاته بعد نضوج الأسباب والوسائل الموضوعية والذاتية.
٢. لعب الإعلام دوراً كبيراً في عرض الاحتجاجات وتعزيز شرعيتها(٥).
٣. لقد وفرت وسائل ثورة الإتصالات والمعلومات للشعوب المقهورة فرصاً تأريخية لإدراك الحرية والخلاص وبوسائل تتجاوز قدرة النظم المستبدة على كشف طبيعتها أو مستخدميها عبر المنجز التكنولوجي الذي تعددت أشكاله وتدنت كلفه ليصبح في متناول الجميع وليؤدي دوره كأحدى أدوات التغيير المباشرة(٦).

إن ما يميز وسائل الاتصال الجديدة من الإنترنت والفيسبوك هو انعدام سلطة المخبر الذي يصيغ الخبر ويصنع الصورة للتأثير على القابل ويحمله على تقلبها، فليس هناك مركزية فالمركز هنا متعدد، فكل مستخدم يمكن أن يصبح مركزاً لذاته وحتى لغيره، وتعدد المراكز هذا وامتدادها أفقياً يجعل من التحكم في المعلومة والصورة من طرف سلطة مركزية أمراً صعباً. فقد لعبت هذه الوسائل الجيدة للاتصال دوراً أساسياً في الثورة ضد الاستبداد نتيجة لهيكلتها الأفقية، فهي عبارة عن إعلام مضاد لإعلام السلطة(٧).

فقد ولّى زمن إخفاء المعلومات عن الشعب، فأصبح في كثير من الأحيان الفرد العادي مراسلا مباشراً مجانياً عبر هاتفه الجول، ومخرجاً فورياً للخبر وناشراً له من خلال الفيسبوك او التويتر، بدون تجميل أو إخراج فني مميّز، وتابع الشباب هذه الوسائل الجديدة ويصدِّقها أكثر من القنوات الرسمية. من هنا بدأت نهاية التعتيم الإعلامي على كثير من مجريات ومخفيات الأمور الآن.

وقد مارس التلفزيون والتلفزيون الفضائي يشكل خاص دوراً كبيراً في عمليات التغيير؛ وشكلت الصورة الفورية المنقولة من ساحات التظاهر بياناً تعبوياً للحشد واستمرار الحراك.

كما أصبح الصوت الشعبي الدائم التدفق عبر الفضائيات في كسر حاجز الخوف لدى المواطنين[٨].

ويمكن لنا ملاحظة بدء عملية التغيير الحقيقي في النظم السياسية التسلطية بشكل عام من خلال:

١. شيوع قناعة ما بين أغلبية سكان البلد بأن هناك أزمة في أداء النظام، وإن النظام الحاكم غير قادر على حل هذه الأزمة، وهذه الأزمة عامة ما تكون إقتصادية. إن ضعف الأداء الإقتصادي للنظام ينتج عدم رضى سياسي بشكل متسارع بعد فترة جيدة من العيش في مستوى معاشي جيد.
٢. عندما تصبح هنالك هوة كبيرة ما بين النخب الفكرية للمجتمع والنخب الحاكمة. إن من يمثل هذه النخب الفكرية المطالبة بمطالب لا يمكن للنظام أن يستجيب لها، ولذلك أصبحت هنالك هوة بينهم، هم الكتّاب، العلماء، أساتذة الجامعات، الطلاب والتيارات الإدارية والذين يطالبون بفتح قنوات المعلومات حتى يكونوا بمستوى متطور مع أقرانهم في مجتمعات أخرى.

لقد سادت فكرة عدم إمكانية التحول الديمقراطي في الدول العربية –كاستثناء للقاعدة العامة–، ذلك لأنها ينظر إليها كفضاء من الاستبداد الشرقي لا يتحرك ولا يتغير ولا يستجيب للحداثة، مما يستدعي ضرورة التدخل الخارجي، لإنهاء مظاهر التخلف والاستبداد الشرقي في المجتمعات[٩]. هل يمكن أن إثبات هذه الفكرة؟ إننا بحاجة إلى رؤية أكثر سعة ودراسة اكثر واقعية لدراسة مجتمعات هذه الدول في يومنا هذا بموضوعية أكثر، فهل تقوم هذه المجتمعات بعمليات التغيير الضرورية لتطورها أم لا؟

هناك دراسات عدة حول التحول الديمقراطي والتنمية السياسية التي تتحرى ديناميات وشروط التحول الديمقراطي، فالاتجاه الكمي في التنمية السياسية ربط شروط التحول الديمقراطي بتحول في بنية الإقتصاد، وازدياد الدخل الفردي، وتوسع الطبقة الوسطى. هذا في حين ترى وجهات نظر أخرى إن المتغير الأساس والأهم في التحول الديمقراطي هو وجود تغير في الثقافة السياسية والقيم الإجتماعية السائدة، أو هي تتلا زم مع مسار من التحول الإجتماعي نحو المزيد من مشاركة المرأة في العمل وزيادة مستوى التعليم والتمدن[١٠].

لقد بدأ الوضع لدى الشعوب العربية تتغير نحو الأحسن باتجاه التغيير في آليات الحكم وكيفية ممارسته، بشكل أو بآخر، وبصورة نسبية، مثل: وضع بعض التقييدات على السلطة الحاكمة، والموافقة على بعض محاولات إنشاء تنظيمات ذات توجهات روحية، إقتصادية، وإجتماعية، من قبل الأفراد والمنظمات، هذا فضلاً عن السماح بمناقشة الأمور العامة التي تخص عمل السلطة الحاكمة، وكذلك الموافقة على تنوع مصادر المعلومات. فضلاً عن السماح بزيادة المشاركة السياسية للقوى المجتمعية الموجودة الجديدة في العملية السياسية. بالإضافة إلى تطور عدد من مراكز القوى السياسية وحصولها على شرعية أكبر، وظهور مطالب من قبل المنظمات المجتمعية بتحمل المسؤولية لمؤسسات السلطة الحاكمة، وكذلك تعزيز مسؤولية وسلطات القادة المنتخبين والهيئات التمثيلية. وكذلك البدء بعملية لامركزية عملية صنع القرار، بمعنى السماح لقوى خارج نطاق السلطة الحاكمة بالتأثير في توجهات القرار التي تصنعها السلطة الحاكمة. وفي بعض الأحيان تشكيل تنظيمات سياسية معارضة للنخب الحاكمة وتتنافس معها للحصول على سلطة سياسية.

ثالثاً/ عوامل التغيير في المنطقة العربية:

تعتبر النظم السياسية نظم غير ثابتة، وهي في حالة من الحركة الدائمة التي تستدعي من هذه النظم أن تستجيب للتغيرات المجتمعية التي تحدث داخل مجتمعاتها.

إن التغييرات المجتمعية تشكل قوى جديدة يمكن أن تؤثر في عملية توظيف أو تجنيد أوتكوين النخب الحاكمة، وبالتالي تؤثر في مستوى متطلبات عمل السلطة والحكم، وعملية تكوين أو تشكيل المصالح الداخلية المختلفة المتنوعة.

تبدأ عملية التغيير في النظم الحاكمة عندما تصبح قواعد الحكم أو "قواعد اللعبة" غير كافية لتوجيه العلاقات السياسية ما بين الجماعات القديمة (الموجودة) والجديدة، وكذلك غير كافية للاستجابة للمصالح الجديدة ومطالبها.

سبب آخر يساعد وبشكل أساسي في عملية تغيير النظم الحاكمة، ألا وهو القرار الذي يتخذ من قبل الحاكم أو رأس النظام بالتخلي عن استخدام الأساليب القسرية للتعامل مع مطالب القوى المجتمعية الجديدة واستبدالها بأساليب تعتمد الإقناع بوسائل سملية للحصول على الدعم الشعبي.

الخلل الأساس تكمن في أن هناك هوة كبيرة بين عملية التحديث والأداء الحكومي في المنطقة العربية، وهذا الفرق الشاسع يشكل عملاً من عوامل التغيير.

من هنا تفترض الدراسة بأن الأداء الحكومي، ونتيجة لطول الفترة الزمنية للمسؤولين في إدارتهم لبلدانهم، وسوء التعامل وعدم القدرة على التواصل مع منتجات عملية التحديث من قوى إجتماعية وسياسية واقتصادية، وكذلك عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية لكل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحكومته، تشكل عواملرئيسة من عوامل التغيير في المنطقة العربية.

فالتركيز على التنمية الاقتصادية وإهمال التنمية السياسية يشكلأحد الأسباب الرئيسة للمطالبات بالتغيير والثورات التغييرية في المنطقة العربية.

عمليا تؤدي وجود تنمية سياسية واقتصادية حقيقية إلى خلق طبقة متوسطة حقيقية وكبيرة ومؤثرة. كمؤسسات سياسية تعددية (أحزاب، منظمات المجتمع المدني)، وهذا يشكل بالتالي نوعاً من الحراك الجماهيري باتجاه التغيير والمطالبة بوجود مؤسسات تستوعب متطلبات الجيل الجديد والطبقة المتوسطة على وجه الخصوص.

ولأن الشباب (مابين ١٥-٣٠ من العمر) يشكلون الكتلة السكانية الأكبر في المنطقة العربية، ولأنهم الأكثر شعوراً بالحرمان النسبي، والأكثر قدرة على التواصل والحركة فلن يكون مستغرباً أن يكونوا من طليعة المحتجين، لاسيما في حال استمرار حكامهم المستبدين في تجاهل مطالبهم التي كانت متواضعة في البداية[١١].

هناك نوع من الإجماع بين الباحثين والخبراء بأن انهيار النظام السياسي العربي وفشله كان نتيجة عملية للعديد من الأسباب والعوامل، أبرزها: مأسسة النظم السياسية العربية للاستبداد السياسي والفساد والقمع الأمني وغياب الحريات العامة، فضلاً عن عدم قدرتها على استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، ناهيك عن وجود الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل دولة واحدة، واستأثار فئة قليلة بموارد الدولة، واستباحة المال العام، وانتشار الفقر والبطالة، والأهم من كل ذلك هو تمسك الحكام بالسلطة لعقود من الزمن بهذه الطريقة، وعدم إيمانه بالتداول السلمي للسلطة، بل والإقصاء والتهميش وتزوير إرادة الشعب والظلم الإجتماعي والتخلف الإقتصادي[١٢].

فالظروف التي مرت بها الدول العربية كانت مواتية للتغيير لتوفر المحفزات المحركة للشارع العربي، وهي التي شكلت أهم مسببات وعوامل التغيير في المنطقة العربية،وتتمثل في النقاط التالية[١٣]:

١. الدكتاتورية والاستبداد والظلم، وغياب الديمقراطية والمساواة السياسية، واتباع الأساليب القمعية في حكم هذه الشعوب، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وضيق هامش الحريات الممنوحة، وانفراد فئة قليلة بحكم هذه الشعوب ولعقود من الزمن، والعمل على توريث الحكم بالالتفاف على القوانين والدساتير، وغياب الديمقراطية وتزوير الانتخابات، فضلاً عن تحالف أصحاب المال وأصحاب السلطة للسيطرة على البلاد سياسياً واقتصاديا، وكل ذلك أدى الى اتساع الهوة بين الحكام والمحكومين.
٢. البطالة وتدني مستوى المعيشة، في ظل الفساد بشقيه المالي والإداري[١٤].
٣. غياب العدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية، والتي أصبحت السمة البارزة لأنظمة الحكم العربية.

وقد تؤدي تظافر تأثير عامل التحديث كعملية مستمرة والعامل الخارجي إلى نوع من التغيير في بعض الدول. ففي دولة مثل ليبيا، يعزى التغيير لعمليات التحديث والعامل الخارجي معاً.

إذاً، إن "ثلاثية الاستبداد والفساد والتبعية" هي المحرك الأساس للثورات في المنطقة العربية. وكل هذه الأسباب مجتمعة كانت بمثابة الوقود المحرك لعمليات التغيير في المنطقة العربية في دول أصبح الإنسان فيها أرخص سلعة، وأضحى الحكم وتوزيع الكراسي غاية أسمى من العدل والحرية والإصلاح[١٥].

إن تظافر انغلاق النظام السياسي، واحتكار الأصول الاقتصادية، وطغيان ثقافة سياسية إقصائية، قد قوّض كل أشكال الاندراج في النسيج الوطني في الدول العربية، وهذا يقوض المشاركة السياسية، والمشاركة الإدراية (خصوصاً في المرسسات ذات العنف الشرعي)، والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة الثقافية[١٦]. وهذا بدوره يزيد من حالة الاحتقان السياسي في لا تحمد عقباها.

من هنا نستنتج القول إن المنطقة العربية بشكل عام تعاني من مجموعة أزمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية، تحتاج إلى عملية إصلاح جدي طويل المدى على المسويات كافة وبالإستناد إلى مشروع متكامل للإصلاح تأخذ بنظر الإعتبار مقتضيات العصر وحاجات الشعوب في المرحلة الراهنة.

لكن السؤال الرئيس الآن هنا يدور حول سمات دول مجلس التعاون الخليجي ومدى تأثرها بعمليات التغيير في المنطقة العربية، وملامح عملية التغيير فيها ومستقبل ها التغيير. هذا ما ستحاول الإجابة عليه في المبحث التالي.

المبحث الثاني

دول مجلس التعاون الخليجي

سماتها، وملامح التغيير فيها

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي، رغم وجود التباين والاختلاف فيما بينها، بمجموعة سمات تجعل منها متشابهة في كثير من الميادين، حيث تتشابه إلى حد كبير كيفية ممارسة الحكم وعلاقاتها الخارجية والثقافة والدين وغيرها من المسائل، وهذه كلها تشكل قواسم مشتركة فيما بينها، ومن هنا فمن الطبيعي أن تتشابه ردود الفعل في دول مجلس التعاون الخليجي إزاء ما حدثت و تحدث من عمليات التغيير في المنطقة العربية.

لقد أحدثت عمليات التغيير في المنطقة العربية ردود فعل متباينة في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه الخصوصفي مجال معادلة السياسة والحكم، وبالذات فعالية السياسة والحكم والإصلاح بأشكاله كافة، فشيوع المطالب بالإصلاح السياسي والإقتصادي على نطاق واسع بين الشباب بشكل عام والمثقفين والنشطاء السياسيين بشكل خاص في معظم دول مجلس التعاون الخليجي جعل منها قواسم مشتركة بين كل هؤلاء[١٧].

فما هي هذه القواسم المشتركة التي تجعل من دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة جغرافية في إقليم معين يمكن معالجتها بالتحليل في إطار معين؟ وإذا عرفنا سمات دول مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك يمهد السبيل أمام الحديث عن ملامح ودواعي التغيير في هذه الدول، وهذا بدوره يشكل أداة صالحة لدراسة مستقبل التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه المسائل تشكل المحاور الثلاث لهذا المبحث في عناوين مستقلة.

أولا/ سمات دول مجلس التعاون الخليجي:

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بجملة سمات تشكل في مجملها قواسم مشتركة إلى حد كبير، أهمها ما يلي:

١. الجمود المؤسسي:

الجمود المؤسسي، باعتباره مؤشراً على انهيار التنمية السياسية في دول الجنوب، عبارة عن: أولاً عجز المؤسسات عن استيعاب التغيير لأسباب ذاتية تتعلق بالدور الذي تمارسه النخب ولأسباب موضوعية ترتبط بطبيعة التعبئة الإجتماعية ووتيرة التغيير وما يمكن أن تؤول اليه الأمور من نتائج وخصوصاً على صعيد زيادة المطالب. ثانياً القصور الإيديولوجية، التيهي نتاج للصورة التي أريد لها أن تمثل شكل ومحتوى العملية السياسية المستقبلية، فضلاً عن الثقافة السياسية لاسيما مايتلق بقيم الحكم(١٨).

تتسم النظم العائلية في الخيج العربي بنقص كبير في المؤسسات التمثيلية، ولا تسمح بوجود تنظيمات سياسية كالأحزاب السياسية. وينبع رضا الناس عن حكامهم من خلال قواعد التقاليد العشائرية وليس من خلال المؤسسات التمثيلية المعبرة عن إرادة الناس. فالبعض من هذه النظم لا تسمح بتنظيم مصالح تدافع عن حقوق أصحابها في بعض القضايا السياسية، كما لا تسمح بوجود الصحافة الحرة أو حرية التعبير.

اتصفت المؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام بالهشاشة والضعف، فهي قد ركّزت القرار والثروة في أيدي الحكام وحدهم، وهمّشت دور المواطنين، في ظل المحسوبية والمنسوبية، الأمر الذي انعكس سلباعلى الأداء التنموي والأمني والإجتماعي(١٩).

إن قلة المؤسسات السياسية القابلة لاستيعاب القوى الإقتصادية والإجتماعية كافة في هذه الدول سيجعل من النخب السياسية بأن تعمل على إنشاء مؤسسات سياسية جديدة وتوسيع الموجود منها وأن تخصص حصة كبيرة من إدارتها لمجتمعاتها إلى مواطنيها عبر مؤسساتهم السياسية الحزبية أو المهنية عبر تجمعاتهم الإقتصادية والإجتماعية ممثلة بمنظمات المجتمع المدني.

٢. النظم السياسية العائلية:

هنالك بعض الملكيات العائلية الحاكمة لدول في العالم في الوقت الحاضر، وإن المملكة العربية السعودية[٢٠]، دولة الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، عمان، هي من أهم هذه العوائل الحاكمة في العالم، لكن الذي يميز هذه العوائل الحاكمة عن الملكيات الأخرى، مثل بريطانيا أو ممالك الدول الأسكندنافية وغيرها، هو أن الذي يحكم فعلاً في هذه العوائل في الخليج هو الملك وأفراد أسرته، كذلك الذي يميزهم عن الحكام المستبدين هو أنهم أصبحوا ملوكا وحكاما طبقا لمجموعة من القواعد العرفية والتقليدية كالعشيرة وبالتعاون مع السلطات الخارجية.

ويسمي البعض هذا النمط بالنمط السلطاني، فهو نمط أسري – وراثي للحكم، يقوم على سيادة أسرة وراثية (سلالة) واعتماد الحكم على التراث و/أو الدين. وقد نما هذا النمط في عدد من الوحدات السياسية الأولية (المشايخ والإمارات في الخليج والجزيرة العربية) على امتداد القرن الماضي. وتحول من نظم سلطانية تقليدية إلى نظم سلطانية حديثة، بمعنى امتلاكها أجهزة بيروقراطية حديثة، وجيوش نظامية دائمة، فهي سلطانية قيد التحديث[٢١].

تحصل النظم العائلية شرعيتها للحكم من خلال التقاليد الاجتماعية النابعة بالأساس من العلاقات العشائرية والذي تلزم الأفراد فقط تجاه حكامهم وكذلك الحكام تجاه مواطنيهم، وهذا يشكل عقبة كبيرة أمام التغيير باتجاه الإصلاح الحقيقي وتداول السلطة بين الأجيال بشكل ديمقراطي. وتتمتع هذه النظم العائلية الحاكمة بصلاحيات كبيرة جدا في الحكم، وإذا ما تعارض بعض الآراء الممختلفة مع هذه الصلاحيات، أو تمت معارضتها من قبل مجاميع خارج نطاق العائلة الحاكمة، فإنها ستواجه ردة فعل غير تقليدية نابعة من تقاليد وأعراف عشائرية تؤمن بأحقية الأسرة الحاكمة بالحكم غير المقيد إلا بالأعراف القبلية؛ أي فإن العلوية تعود إلى الحاكم وهذه الميزة تعتبر ضرورية لاستمرار حكم العائلة وفق التقاليد.

طالما كان هنالك نوع من التوازن المقبول ما بين الثروة الموزعة بشكل متكافيء والتقاليد والأعراف التي تغذي الإذعان أو احترام التقاليد القسري، وطالما لا توجد قوى خارجية ممكن أن تؤثر على هذا التوازن فإن احتمالية بقاء هذه الأنظمة في مجلس التعاون الخليجي ستكون أكبر.

٣. الثقافة السياسية:

إن طبيعة الثقافة السياسية تحدد خاصية التغيير السياسي في النظم الاستبدادية. إن وجود ثقافة سياسية تعددية تعتبر الأساس لإقامة نظم تعددية، لكن الثقافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي غالباً تعاني من ثقافة سياسية تعددية، وهذه بدورها تشكل عائقاً أمام الإصلاح الحقيقي، حيث تنفرد من خلالها نخبة من الناس بإدارة جل مقاليد الحكم والسلطة.

٤. دول ريعية:

بعض هذه النظم السياسية الخليجية تعتبر نسبياً أكثر استقراراً من كثير من الأنظمة العربية الأخرى الحاكمة، واحد من أهم الأسباب التي ساعدت هذه النظم في الوصول إلى مثل هذا المستوى المتطور إقتصاديا هو التوزيع الكبير للقيم المادية من خلال الإيراد النفطي الكبير والذي وفّر نظم تعليمية وصحية عالية الخدمة، فضلاً عن الرواتب التقاعدية المجزية، ونظم النقل والاتصالات المتطورة.

لكن الشعوب الخليجية تريد حكومات رشيدة ذات برامج تنموية جادة تتم في نطاق التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي لتطوير بدائل للنفط، لأن الحكومات الحالية فشلت في تحقيق ذلك؛ فبعد حوالي نصف قرن من عمليات التنمية، ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على النفط كمحرك رئيس لنشاطها. ففي المملكة العربية السعودية، مثلاً، يعتمد على النفط (٨٠%) من إيراداتها العامة، و(٤٥%) من ناتجها المحلي، و (٩٠%) من صادراتها، وهذا ما يؤكد إخفاق الجهود التنموية[٢٢]، وأن هذه الدول دول ريعية.

مع ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي غير متساوية في عمليات التنمية المختلفة (السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية)، وتطوير مجتمعاتها، حيث توجد هنالك اختلافات يمكن أن تؤدي إلى حدوث تغيرات سياسية في بعض النظم الحاكمة في دول المجلس وبمساعدة خارجية.

لكن هذه الدول الغنية ماليا تسعى إلى إيجاد وسائل أقوى وأكبر دواماً للتعامل مع المد الإقليمي، والمطالبات الشعبية الواسعة[٢٣].

٥. العمالة الوافدة:

تعتمد هذه الدول على العمالة الأجنبية في العملية التنموية، وقد نتج من التدفق المفرط للعمالة الأجنبية تهميش دور المواطنين، فأصبحت نسبتهم في دولة مثل الإمارات العربية

المتحدة لا تزيد على ٢٠% من إجمالي السكان، ونحو ٨% من إجكالي القوى العاملة تركزت غالبيتها العظمى في القطاع العام، بينما لم تزد نسبتهم في القطاع الخاص على ١%. وهذا الإختلال في السكان والقوى العاملة له آثار سلبية على إقتصاد الدولة[٢٤].

عاشت دول مجلس التعاون الخليجي منذ ثلاثة عقود مضت، وحتى اللحظة الراهنة،عدة ضغوط داخلية مؤثرة في هياكلها السياسية ومستقبلها بين الأمم، حيث أخذ الواقع الديمغرافي والمجتمعي والشعبي على عاتق الحكومات الخليجية مسؤولية كبيرة للتعامل مع المعطيات والتطورات الجديدة. ومنها تزايد عدد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وتزايد تأثير العمالة الوافدة بكل متغيراتها من ثقل لأفكارها وأديانها وقيمها، وجعل المواطن الخليجي يعاني بضعف الهوية[٢٥].

٦. أزمات سياسية:

هناك جملة من الأزمات السياسية تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي، أبرزها ما يلي[٢٦]:

أ. أزمة الهوية والمواطنة: فالعلاقة بين الحكومات الخليجية وشعوبها تقوم على أساس التبعية والرعوية والطبقية، لا على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات. وقد اصبح هذا الأمر غير مقبول لدى شعوب المنطقة في ظل تزايد الوعي السياسي والتطور الإجتماعي في إطار ثورة الاتصالات التي تشهدها العالم، مما استوجب على الجميغ مواكبة التطورات والمبادرة بالإصلاحات الحقيقية.

ب. أزمة الشرعية: تنامي الشعور الشعبي الخليجي بضعف شرعية الحكومات الخليجية، حيث تسود الحالة السياسية العشائرية والأسرية لحد اللحظة الراهنة، في ظل هيمنها على المشهد السياسي ومفاصل الحكم والسلطة في هذه الدول، ومن جانب آخر الحريات العامة مهمّشة، وتتعرض الحقوق الإنسان للانتهاك، فضلاً عن هدر المال العام ووجود الفساد في المؤسسات الحكومية.

ت. أزمة المشاركة السياسية و وجود حالة من الجمود وفقدان الفاعلية والكفاءة السياسية على إدارة شؤون الدولة وتطويرها بما يلزم.

ث. أزمة التنمية: فقد اتجهت أنظمة الحكم إلى إعادة توزيع الموارد ضمن صيغ تكفل بقاء أنظمة الحكم وليس تحقيق تنمية، فحرفت مسارات التنمية وكانت مشوهة، واتجهت أغلب الموارد لدعم المؤسسات العسكرية والأمنية الضخمة جداً، أو لإثراء الطبقة الحاكمة، ولتوزيع إمتيازات ومنافع على الأتباع. وقد ظهر عدم التوازن في عمليات التنمية وغابت التنمية المستدامة الشاملة، وذلك نتيجة للاهتمام بالجانب الإقتصادي – الإستهلاكي للشعب، وإهمال الجانب السياسي.

ج. فقدان الإحساس بالأمن والإستقرار في ظل التهديدات الإقليمية.

إذا تتشابه دول مجلس التعاون الخليجي ببعض العوامل المشتركة أهمها تتمثل في أنها: دول تحكم من قبل عوائل، تلبي حاجة سكانها من إيراد النفط بشكل أساسي، وغالبية سكانها من الأجانب ما عدا السعودية وعمان. كما لا تسمح بوجود أحزاب سياسية، أي تعاني من فقدان التعددية السياسية.

إذاً، لا يخطي من يعزي ضعف أثر عمليات التغيير العربية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أسباب:(رعوية، أبوية، مجتمعات محافظة، مالية).

من هنا نتساءل عن دواعي التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً/ دواعي التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي

إن من أهم الآثار الإيجابية لحراك عملية التغيير في المنطقة العربية تتمثل فيكسر حاجز الخوف والرعب لدى المواطن والشعب، ووجود رقابة شعبية فعالة على أجهزة الدولة وقراراتها وخطواتها، فضلاً عن مشاركة المواطن في رسم مستقبله ومستقبل بلاده وأولاده وإيجاد دعائم الحكم الصالح، بالإضافة إلى القضاء –ولو مؤقتاً– على آلة القمع في هذه الدول[٢٧].

وفقدت السلطة السياسية في الدول العربية الكثير من هيبتها ومن شرعيتها، ويبدو أنها في طريقها إلى فقدان المزيد من الشرعية حتى ولو لم تقع ثورة في مواجهتها في كل دولة، لأن الشرعية أمر محسوس في الشارع وفي المؤسسات وفي المجتمع. وإن تراجع هذه الشرعية إشارة واضحة على ضعف قدرة السلطات على استعادة توازنها في المجتمعات التي لم تقع فيها عمليات التغيير والثورات، لهذا فتوازن هذه الدول أصبح مرتبطاً بمدة قدرتها على إدارة تغيير جوهري في العلاقة مع المواطن، خاصة الشباب من الجيل الصاعد[٢٨].

هذه الحالة تشكل نوعاً من الحافز لدى المواطن الخليجي أن يتحرك باتجاه التغيير في معادلات الحكم في دولته، لأنه لا يشعر الفرد العادي فيها كمشارك فعلي فيها.

هناك كثير من العوامل الداعية إلى التغيير في دول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل أهمها في الآتي:

١. إن وجود المعارضة في الخارج ونشطاء حقوق الإنسان والمثقفين ودعاة الإصلاح وردورهم في المشهد الإعلامي وتأثيرهم في وعي الشباب له دور كبير في تأهيل الجيل الجديد لعدم تقبل الوضع السياسي والإجتماعي الراهن على ما هو عليه من عدم الفاعلية.

٢. هناك عدد كبير من الطلاب يدرسون في الجامعات الأمريكية والغربية بشكل عام، ويُحمّلون بالنتيجة —في كثير من الأحيان– بانفتاح كبير وثقافة أخرى وقيم غير قيمهم، ومن ثم قد يجري في أذهانهم عملية مقارنة بين العملية السياسية في بلدانهم وفي الغرب، ومن هنا تضعف الولاء للحكومة وتهون الإيمان بشرعية الحكم في بلدانهم، حيث يرون أن عائلة مالكة يتمسك بالحكم لما يقارب أكثر من أربعين مرة من فترة الحكم لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

٣. يؤلف الإنتفاخ الشبابي متغيرا مؤثرا ونشطا في تشكيل المستقبل وأبعاده، وبالتالي من المنطقي أن يشكل عمل هذه الفئة تغييرا زلزاليا في العلاقات بين الدولة والمجتمع في المنطقة برمتها. إن وسائل الاتصالات المتطورة ووسائل الإعلام الجديدة، استمرت في النمو وعززت من تأثير "السياسة من أسفل"[٢٩].

٤. طالما أن هنالك نوع من التوازن المقبول ما بين الثروة الموزعة بشكل مقبول والتقاليد التي تغذي الإذعان والاحترام للتقاليد، وطالما لا توجد قوى خارجية ممكن أن تؤثر في هذا التوازن، فإن احتمالية بقاء هذه الأنظمة ستكون أكبر، لكن التغيير في القيم التقليدية العشائرية، أو ظهور قيم جديدة نتيجة لاستقرار عملية التحديث الاجتماعي، أو انخفاض كبير ومفاجيء بإيرادات النفط، ممكن أن يؤدي إلى تدمير أو إنهاء المصدر الوحيد والكبير لشرعية هذه النظم وبالنتيجة استمرارها.

إذاً، يواجه حكام هذه النظم في السنين الأخيرة تحديات عديدة من أهمها عملية التحديث الإجتماعي، التطور الكبير في التصالات العالمية والنمو والتطور الاقتصادي، وعليهم إذا ما أرادوا أن يستمروا بالحكم أن يستجيبوا بالشكل الصحيح لهذه التحديات من

خلال إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية قائمة على بناءمؤسسات حقيقية قادرة على استيعاب كل القوى الصاعدة من خارج الأسرة الحاكمة والمشاركة الفعلية في إدارة شؤون دولهم. ولكن هل سيكون المستقبل محمل بتغييرات شعبية جبرية، أم أن عملية التغيير سوف تأتي بإجراء جزمة إصلاحات حقيقية بعيدة المدى وبضغوط شعبية؟

ثالثاً/ مستقبل الأنظمة السياسية الخليجية في ظل التغييرات الراهنة

تتجه دول مجلس التعاون الخليجي –وإن بدرجات مختلفة ومستويات متفاوتة– نحو التغيير لا محال، وهذا التغيير قد تطال أنظمة الحكم في هذه الدول، لكن السؤال الجوهري يدور حول كيفية حدوث عملية التغيير.

فقد يأتي التغيير من الأدنى وتكون تغييراً شعبياً، وقد تأتي عمليات التغيير من الأعلى، لكن بضغط شعبي في بيئة إقليمية ودولية تقتضي تغيير كثير من المعادلات وكثير من المفاهيم والآليات، وفي بيئة تعيش فيها أفراد الشعوب في حالة من الانفتاح اللامتناهي، يحصل فيها على ما يريد من الأخبار في بيته، ويشهد بصورة مباشرة ما يحصل في دول أخرى من تغيير، دول يعيش شعبها في ظل معادلات حكم وفي ظل حكومة تتشابه الى حد بعيد حكومة بلاده التي تحكم منذ عقود من الزمن.

إذاً، فعلى الرغم من خصوصيتها، لا يمكن استثناء دول مجلس التعاون الخليجي من عمليات التغيير كلياً ، وإن الملكيات العربية هناك ليست محصونة من التغيير.

من هنا يمكن وضع سيناريوهات لدراسة مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الوضع الراهن من خلال طرح قراءة استشرافية للمستقبل.

أ. سيناريو الإستمرار:

الفكرة الأساسة لسيناريو الاستمرار يقوم على معادلة بسيطة مفادها: "إن أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي تستمر في تجاهل المطالب الأساسية لفئات كبيرة من مجتمعاتها بالتغيير باتجاه الإصلاح الحقيقي لمجالات الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية..، وإنها ستكتفي بإجراء بعض الإصلاحات الروتينية السطحية لإرضاء فئات من المواطنين، خاصة بالجانب المادي دون المعنوي، وإن ذلك لا يستمر كثيراً".

تعاني أنظمة دول مجلس التعاون الخليجي من جملة عوائق تعتري عملية إصلاح حقيقية، فمثلاً، يمكن تلخيص أهم عوائق الإصلاح (في السعودية على وجه الخصوص) فيما يلي[٣٠]:

١. استمرار سيطرة التكوينات الطبقية التقليدية كاقبيلة والعشيرة والأسرة، وغياب برامج التوعية المجتمعية بالمفاهيم الحديثة للتنظيمات الإجتماعية المعاصرة.
٢. عدم توفير مجال لوجود إعلام حر مستنير.
٣. الإختلال البنيوي في نمط الإنتاج المعتمد على رأسمالية الدولة والمراد منه خلق مجتمع الرفاه، فانتهى إلى تكريس مجتمع الاستهلاك، وقدّم تنمية مشوهة وبيئة بيروقراطية غلفت الفساد.
٤. عدم العدالة في توزيع مشاريع التنمية والثروة، ما كرّس النظرة المناطقية وتسبب في تنامي الإحتقان الشعبي.
٥. تمرير الدولة لمشاريعها التنموية باستخدام الصراع بين التيار الديني والتيار المدني، بدون إتاحة الفرصة لنقد هذه المشاريع، ما أدى إلى ترسخ ثقافة متخلفة، مثل ثقافة المنح مقابل ثقافة الحقوق وثقافة التعيين مقابل ثقافة الإنتخاب.
٦. مع أن التيار الديني يحظى بتأييد شعبي واسع، إلا أنه عجز بصورة عامة عن تقديم برنامج مستنير للإصلاح السياسي والإقتصادي يكفل حقوق المواطن وينمي قدراته ويحمي مكتسباته وماله العام، بل اكتفى بتوعية دينية عامة مسالمة دون أن تنتقد صراحة ولا ضمنا الحكم المطلق والملكية المطلقة.

لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي موفقةفي استيعاب القوى الجديدة، ولم تستطع استيعاب مؤسسات المجتمع المدني بشكل جيد، هذا في حين أننا نجد اليوم صعود نخب جديدة تطالب بإشراكها في العملية السياسية والإقتصادية والإجتماعية المهيمن عليها من الدول،وإن مركزية الدولة وهيمنتها قد ضعفت في مقابل إبراز دور أكبر للمجتمعات التي تعبر عن نفسها من خلال مؤسسات صارت تنافس الدولة[٣١].

ومن أجل أن ينتمي هذه الدول إلى القرن الحادي والعشرين، فهي بحاجة إلى إصلاحات جذرية، فهي مازالت تقليدية في تنظيماتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. ويمكن لنا تلخيص تلك الحاجة إلى النقاط التالية (مثلاً في السعودية)[٣٢]:

١. تكويناتها الطبقية الاجتماعية لحد الآن متكئة على مفهوم القبيلة والعشيرة، كمقابل للتنظيمات الدستورية المعتمدة على مفهوم المواطنة المستندة على الحقوق والواجبات، ما أدى إلى ازدياد الهويات المناطقية والفئوية وغياب الهوية الوطنية الجامعة.
٢. يفتقر النظام السياسي إلى التغيير المطلوب، فهي بحاجة إلى التطوير والتحديث، بحيث يتيح المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، ويحقق الفصل بين السلطات واستقلالها عن الحاكم، ويسمح بوجود اعلام حر مستنير.
٣. اختلال البنى الاقتصادية وضبابية الخطط التنموية التي عجزت عن تحقيق أول أهدافها، تنويع مصادر الدخل، فلابد من معالجة النظام الإقتصادي الذي نشأ ريعيا وما زال، تسيطر عليه رأسمالية الدولة وتحدد نمط إنتاجه، وتحرير السياسة النفطية عن السياسة التنموية.
٤. النظم التعليمية المترهلة والتدريب المهني ومناهجها العتيقة التي تفاقم مخرجاتها من مشاكل البطالة المتفشية.

بدأت الحكومات الخليجية ببعض الإصلاحات الخليجية، غير أنها لا تلبّي الحدّ الأدنى من مطالب وطموحات شعوبها، ولا ترتقي إلى مستوى التحديات التي تواجهها هذه الأقطار، إقليمياً وعالمياً. فإخفاقات هذه الحكومات، في مجال التنمية، وعجزها عن تحقيق الأمن الإقليمي، واستقواؤها المتواصل بالقوى الأجنبية، وتقوقعها على مصالها الشخصية الضيقة، كل ذلك أدى إلى مالبة الشعوب بإصلاحات جذرية[٣٣].

لكن لم تعد هذه الحكومات قادرة على احتواء شعوب المنطقة من خلال العطاءات المختلفة لمزيد من الأسباب، أهمها الزيادة المطّردة في الأعداد السكانية، وتراجع مستوى دخل الفرد نتيجة الإخفاق في تنويع الهياكل الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، وزيادة الوعي الذي ساعدت عليه تقنية الاتصالات، وعدم رغبة أو قدرة القوى الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، على دعم هذه النظم بالحماسة السابقة نفسها. وفي حالة كهذه يبقى احتمال سيناريو الاستمرار وارداً. أي استمرار هذه الحكومات في حالة الإنكار الحالية، ورفضها للمطالب الإصلاحية، وتزايد اعتمادها على الأجهزة الأمنية. وهذا يبقّي هذه الدول في دوامة من العنف والاحتقان الداخلي[٣٤].

إن أخطر ورطة يمكن أن تقع الحكومات الخليجية فيها هي أن تستمر في الاعتماد على أدواتها التقليدية في الالتفاف على مطالب الشعوب وحقوقها في نيل الحرية والكرامة، معوِّلة على غياب المطالب الشعبية القوية للإصلاح. فإذا كانت مقاليح الأمور في يدها اليوم، وهي بإمكانها أن تترك بصماتها على وتيرة التغيير المنشود ووتيرته، فإنها قد تفقد هذه الإمكانية في السنوات القادمة، لأن استمرار الوضع الحالي صعب في ظل ما تشهدها المنطقة من التغييرات[٣٥].

ففي ظل هذه الحالة – حسب فرضية هذا السيناريو– يعسر القيام بالإصلاح الحقيقي، وبالتالي فالشعب قد يقوم بتأدية واجبه في القيام بالتغيير الحقيقي بطريقته الخاصة، لأن ممارسات السلطة الحاكمة أوصلت شعوب هذه المنطقة إلى ما هي عليها الآن.

أي إذا قامت الحكام في هذه الدول بتغيير سطحي طفيف دون تغيير حقيقي في كيفية ممارسة الحكم وكيفية فهم مطالب الناس والاستجابة لها، فإن الشعب يقوم بنفسه بالتغيير بطريقته، ولو بعد حين؛ أي يأتي التغيير من الأدنى إلى الأعلى.

ب. سيناريو الإصلاح الحقيقي:

السيناريو الثاني يستند إلى فرضية قائلة بـ: "أن الأنظمة السياسية الخليجية ستقوم بعملية إصلاح حقيقية تدريجية طويلة المدى في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية كافة، تحت ضغط العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، وحرصاً منها على البقاء في الحكم".

إن عمليات التغيير الحاصلة في المنطقة العربية قد صنعت واقعاً جديداً يمكن توصيفه بدخول الشعوب العربية، بمعنى عموم أفراد المجتمع بكافة طوائفه وطبقاته، كمؤثر وكفاعل أساسي في موازين القوى السياسية، ويصح هذا التوصيف على الدول التي صارت فيها التغيير والثورات وتلك التي لم تقم بها ثورات بنفس القدر. ويترتب على ظهور هذه القوى الجديدة في الساحة السياسية العربية حدوث رد فعل من القوى السياسية المهيمنة حاليا على العملية السياسية، وهذا ينتج عملية تغيير لا محال باتجاه إصلاح الوضع الراهن[٣٦].

إن عملية الإصلاح عملية صعبة وشائكة ومعقدة، وهي بحاجة إلى تأن بل وإلى رؤية واستراتيجية واضحة وبعيدة المدى، ولا تمر هذه العملية بسهولة كما يبدو للوهلة الأولى، بل تعتريهاجملة عوائق.ولتدارك التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية قامت القيادة السياسية في

بعض من الدول الخليجية ببعض الإصلاحات السياسية في مسعى منها لتدارك خطر التغييرات الحاصلة في المنطقة العربية.

وجاء هذا التدارك بعد تفاعل شعوب بعض دول مجلس التعاون الخليجي مبكراً مع الثورات العربية، ففي السعودية مثلاً طالب الشبان السعوديون بإصلاحات سياسية واقتصادية وبإطلاق السجناء، وقد أدت الاحتجاجات إلى توعد القيادة السعودية بضرب كل من يحاول زعزعة استقرار المملكة، وأعلنت في الوقت ذاته عن حزمة من الإجراءات الحكومية لتجنب آثار عمليات التغيير في المنطقة العربية[٣٧].

وقد أدت عمليات التغيير في المنطقة العربية، إلى مبادرات لقتديم برامج تحفيزية وطنية[٣٨].

ففي (٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٣)، سلم أمير قطر (الأمير حمد بن خليفة آل ثاني) السلطة إلى ولي ابنه وولي عهده الشيخ تميم. وقال الشيخ حمد في خطاب تسليم السلطة "تنتقلون إلى عهد جديد ترفع الراية فيه قيادة شابة تضع طموحات الأجيال القادمة نصب عينها وتعمل دون كلل أو ملل من أجل تحقيقها مستعينة في ذلك بالله أولاً وبأبناء الوطن وبما اكتسبته من خبرة ودراية في الحكم وإدارة شؤون البلاد ومعرفة عميقة بالواقع في منطقتنا وعالمنا العربي"[٣٩].

وفي عام (٢٠١١) أعلنت الحكومة الإماراتية عزمها على إنفاق حوالي (١,٦) مليارات دولار على مشروعات البنية الأساسية في الإمارات الشمالية التي يقلّ فيها مستوى المعيشة عن الإمارات الغنية، كأبو ظبي ودبي. كما أُعلنت زيادة رواتب المتقاعدين في الجيش بنسبة (٧٠%)، وتم الشروع كذلك في دعم بعض السلع الأساسية، كالأرز[٤٠].

مع ذلك، يرى الشارع الخليجي بأن تلك الخطوات مازالت قاصرة وبعيدة كل البعد عن الإصلاح السياسي الشامل الذي يستهدف كل أجهزة الدولة السياسية ومفاصل الحكم فيها، ويعزون ذلك إلى سلسلة من المعوقات التي ما زالت تقف بوجه الإصلاح الحقيقي في هذه الدول.

إن هذا السيناريو يمكن أن يكون عنواناً بارزاً لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي في المدى المنظور للقضاء على أية تداعيات قد يفرزها الحراك الداخلي في غير مكانه، لاسيما إذا

تطور من مطالب تنادي بالإصلاح التغيير السلمي للهياكل السياسية والإقتصادية، تناغماً مع عمليات التغيير الحاصلة في المنطقة العربية، إلى شيوع الفوضى وعدم الاستقرار الذي يمكن أن يهدد الأمن الداخلي الخليجي. من هنا يمكن أن يكتب لسيناريو الإصلاح الحقيقي في شكل وأداء الحكومات الخليجية النجاح في حالة سيرها وفق بعض الآليات التالية التي يمكن أن تكون بمثابة الآلية المناسبة لسد الفجوة بين المواطن الخليجي وحكومته، وهي[٤١]:

١. الاعتراف بحقيقية وفاعلية الأجيال الجديدة، والنظر إلى مطالبها بجدية، فهي تتعدى المطالب الإقتصادية إلى نقطة أبعد تتمحور بالحرية والكرامة.
٢. تعديل الخطاب السياسي التقليدي وفق آليات جديدة قادرة على استيعابالتغيّر الناتج من ثورات الشباب، وبالتالي تحقيق التوازن المطلوب.
٣. الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني وإفساح المجال أمامها، والعمل على فهم تطلهاتعا الجديدة.
٤. العمل على تشكيل مؤسسات الدولة المدنية القائمة على فصل السلطات واحترام إرادة المواطنين، وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.
٥. القيام بتنفيذ خطة تنموية بشرية متكاملة مستدامة.

إن السيناريو المرجح هو السيناريو الثاني، حيث إن شعوب دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الظرف الراهن وفي ظل الخصائص التي يمتاز بها دول مجلس التعاون الخليجي حكومة وشعباً، من الصعب عليها أن تقوم هي بالتغيير، بل تستطيع أن تمارس الضغط باتجاه الاصلاح، لا سيما في ظل تأثير عمليات التغيير الحاصلة في المنطقة العربية.

إن مستقبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي حبلى بتغييرات جديدة في كيفية إدارة مجتمعاتها، تحت ضغوط شعبية داخلية وتحت تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية، باتجاه الإصلاح على صعد عدة.

الاستنتاجات

على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي لاتتشابه في كل المجالات، إلا أنها تميزها قواسم مشتركة، أهمها طول فترة الحكم لسلطاتها وكيفية تطور مجتمعاتها وعلاقة الحاكم بالمحكوم فيها، فضلاً عن تشابه الثقافة والدين وغيرها، وهذا بالتالي يعني أنها قد تتشابه إلى

حد كبير في تأثير انعكاسات عمليات التغيير في المنطقة العربية عليها، في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي جعلت من العالم أشبه بقرية كونية، لا يخفي ما يدور فيها على المواطن العادي، بل ويمكن لأفراد المجتمع متابعة تفاصيل الأحداث حولها وحول العالم بصورة آنية ومباشرة.

تركت عمليات التغيير في المنطقة العربية آثاراً عديدة باتجاه الإصلاح والتغيير، لكن التغيير الحقيقي لم يحدث بعد، فالنظم في هذه الدول بحاجة ماسة إلى إصلاح حقيقي في مفاصلها كافة، بصورة تشارك في ممارسة الحكم شعوبها بصورة حقيقية، وتمارس عملية التنمية المستدامة بصورة متوازنة، وتتمتع بالشفافية وتحارب الفساد وتنبذ المحسوبية والمنسوبية، وتجعل من عملية التداول السلمي للسلطة من أهم سماتها.

لكن إذا استمر الحكام في دول مجلس التعاون الخليجي في الإدامة بما هي عليه الآن من الاستمرار في الحكم بهشاشة وضعف، وبإجراء إصلاحات طفيفة من أجل إسكات شعوبها، فإن هذه الحالة لن تدوم، وإن الإصلاح ستأتي، بصورة أو بأخرى، من الأدنى، أي من الشعب وبطريقتها الخاصة.

إذاً، فالحكام في هذه الدول ليست استثناء من القاعدة العامة المهمة،والتي تتلخص مفادها في أن كل شيء في العالم يخضع للتغيير إلا التغيير.

---

(١) نقلاً عن: د. عامر كامل أحمد، جدلية التغيير بين الداخل والخارج، ملخصات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لجامعة بغداد– مركز الدراسات الدولية المنعقد بتأريخ ١٢–١٣/آذار/٢٠١٣، ص٢١.

(٢) ينظر للتفصيل: د. عامر مصباح، معجم العلوم السياسية، ط١، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٠)، ص٤٧٣.

(٣) د. عامر مصباح، م. س. ذ، ص٤٧٤.

(٤) نقلاًعن: د. سعد الدين إبراهيم، الدوافع السياسية والاجتماعية من الاستبداد والفساد إلى الحرية والعدالة الاجتماعية، ضمن كتاب: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص٩٣.

(٥) د. عامر كامل أحمد، م. س.ذ، ص٢٢.

(٦) للتفصيل ينظر: د. سرمد العبيدي، التغيير في المنطقة العربية– قراءة في الأشكال والعوامل المساعدة، ملخصات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لجامعة بغداد– مركز الدراسات الدولية المنعقد بتأريخ ١٢–١٣/آذار/٢٠١٣، ص٦.

(٧) للتفصيل ينظر: د. رضا الزّواري، الثورة التونسية: ثورة الهامش على المركز، ط١، (صفاقس– تونس: مكتبة علاءالدين، ٢٠١٢)، ص ص٩٤–٩٥.

(٨) ينظر للتفصيل: صباح ياسين، أثر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في عملية التغيير، ضمن كتاب: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، م. س. ذ، ص ص٢٦٣-٢٨٤.

(٩) للتفصيل ينظر: عبد القادر عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد: ٤٠٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ص٥٩.

(١٠)المصدر نفسه، ص٦١.

(١١) د. سعد الدين إبراهيم، م. س. ذ، ص٨٨. حرمان الشباب وصل في بعض الأحيان إلى خلق حالة من اليأس لديهم، فحتى عندما كان النظام المصري مثلاً يختار وزيراً للشباب في زمن "محمد حسني مبارك" فقد كان عادة من جيل الكهول (مثل د. علي الدين هلال، الذي أصبح وزيراً للشباب وهو في منتصف الخمسينات من العمر). المصدر نفسه، ص٩٧.

(١٢) للتفصيل ينظر:د. مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربي.. ثورات لم تكتمل بعد: علاقات العرب عبر العصور ومستقبلها بعد ثورات الربيع العربي، ط١،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٣)، ص ص٧٨-٧٩. و: د. نغم نذير شكر، التغيير في الوطن العربي (الأسباب، الانعكاسات، النتائج)، ملخصات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لجامعة بغداد- مركز الدراسات الدولية المنعقد بتأريخ ١٢-١٣/آذار/٢٠١٣، ص٧٧.

(١٣) د. فواز موفق ذنون، التغيير في المنطقة العربية وأثره في الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، ملخصات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لجامعة بغداد- مركز الدراسات الدولية المنعقد بتأريخ ١٢-١٣/آذار/٢٠١٣، ص٢٥.

(١٤) د. سعد الدين إبراهيم، م. س. ذ، ص ص٩٤-٩٥.

(١٥) د. مصطفى عثمان إسماعيل، م. س. ذ، ص ص٧٨-٧٩.

(١٦) ينظر للتفصيل: فالح عبد الجبار، أثر الاندماج الاجتماعي –حضوراً وغياباً- في عملية الثورة ونتائجها، ضمن كتاب: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، م. س. ذ، ص١٨٧.

(١٧) للتفصيل ينظر: د. عماد مطير الشمري و عبير ضيدان، الآثار الإجتماعية والإقتصادية للربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، ملخصات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لجامعة بغداد- مركز الدراسات الدولية المنعقد بتأريخ ١٢-١٣/آذار/٢٠١٣، ص٢٧.

(١٨) ينظر للتفصيل دراسة: د. رعد عبد الجليل علي، الجمود المؤسسي كمؤشر على انهيار التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية- بغداد، المجلد الرابع، العدد (١٤)، ربيع (٢٠٠٨)، ص ص١٠٠-١٠١.

(١٩) يقارن بـ: يوسف خليفة اليوسف، الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد: ٤١٢/ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، ص٣٣.

(٢٠) للتفصيل حول أصول الأسرة الحاكمة وتسلسلها في المملكة العربية السعودية ينظر: مضاوي رشيد، تأريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ط١، (بيروت: دارالساقي،٢٠٠٢).

(٢١) ينظر للتفصيل: فالح عبد الجبار،م. س. ذ، ص ص١٧٨-١٧٩.

(٢٢) للتفصيل ينظر: يوسف خليفة اليوسف، تداعيات الثورة في السعوية والخليج العربي، ضمن كتاب: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، م. س. ذ، ص٦٠١.

(٢٣) للتفصيل ينظر: بهجت قرني، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد: ٤٠٦، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢، ص٨٥.

(٢٤) يوسف خليفة اليوسف،الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق،م. س. ذ، ص٤٢.

(٢٥) للتفصيل ينظر: جاسم يونس الحريري، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد: ٤١٠/ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ص ص٤٩-٥٠. ففي تقرير (العمالة أجنبية في الخليج) لعام ٢٠١١، الصادر عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية التابع لكلية الخدمة الخارجية في قطر، والمجاز من جامعة جورج واشنطن الأمريكية، جاء : "إن ما يميز دول مجلس التعاون الخليجيهو مدى التوازن في قوة العمل الإقليمية ديمغرافيا، بحيث يميل للغاية إلى

صالح الأجانب أكثر من السكان الأصليين، فالعمال غير الوطنيين يفوق عددهم عدد المواطنين بنسبة كبيرة في معظم أقطار الخليج، وفي العديد من القطاعات". نقلاً عن المصدر نفسه، ص٥٠.

(٢٦) للتفصيل ينظر: المصدر نفسه (جاسم يونس الحريري)، ص ص٥٢-٥٣. و د. عامر هاشم عواد و د. خضر عباس عطوان، حركات الإحتجاج العربية وتداعياتها على العراق، ملخصات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لجامعة بغداد- مركز الدراسات الدولية المنعقد بتأريخ ١٢-١٣/آذار/٢٠١٣، ص٧٠.

(٢٧) للتفصيل ينظر: د. عماد مطير الشمري و عبير ضيدان، م. س. ذ، ص٢٧.

(٢٨) د. مصطفى عثمان إسماعيل، م. س. ذ، ص ص١١٥-١١٦.

(٢٩) للتفصيل ينظر: بهجت قرني، م. س. ذ، ص ص٨٥-٨٦.

(٣٠) للتفصيل ينظر: عبد المحسن هلال، الحاجة إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد: ٤٠٢، آب/أغسطس، ٢٠١٢، ص٦٤.

(٣١) للتفصيل ينظر: د. خيري عبدالرزاق جاسم، المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد، العدد ٢٧، نيسان/٢٠٠٥، ص٣٦.

(٣٢) للتفصيل ينظر: عبد المحسن هلال، م. س. ذ، ص ص٥٤-٥٥.

(٣٣) للتفصيل ينظر: يوسف خليفة اليوسف، تداعيات الثورة في السعوية والخليج العربي، ضمن كتاب: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، م. س. ذ، ص ص٦١٢-٦١٣.

(٣٤) للتفصيل ينظر: المصدر نفسه (يوسف خليفة اليوسف، تداعيات الثورة في السعوية والخليج العربي، ص٦١٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٦١٤.

(٣٦) ينظر: سمير ابو زيد، الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة، ط١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٣)، ص ص٣١٠-٣١١.

(٣٧) ينظر: د. فواز موفق ذنون، م. س. ذ، ص٢٥.

(٣٨) وقد وصل مجموع هذه المبادرات مثلاً في حالة المملكة العربية السعودية إلى (٤٠٠) بليون دولار على مدى خمس سنوات، هذا فضلاً عن زيادة رواتب الموظفين وامتيازات أخرى للمواطنين كتعويضات بدل البطاقة وتوفير مزيد من المساكن والفصول الدراسية في المدارس والجامعات وإلى ما شابه ذلك، وصلت حالة المملكة العربية السعودية إلى ما يقارب (٣٣٩) بليون دولار. وكل ذلك بالنتيجة سيؤثر سلبا في ميزانيات هذه الدول، ذلك لأن القسط المخصص للاستهلاك يزداد على حساب الجزء المخصص للاستثمار في هذه الدول.للتفصيل ينظر: د. عماد مطير الشمري و عبير ضيدان، م. س. ذ، ص٢٧. وفي عمان أقدم السلطان العماني على اتخاذ بعض الخطوات لمعالجة بعض مطالب المحتجين، حيث قام بإقالة مسؤولين ووزراء كبار كان يطالب الشعب العماني بتنحيتهم، وشكل حكومة جديدة ضمت (١٢) وجهاً جديداً، كما وفّر (٥٠٠٠٠) فرصة عمل للعاطلين عن العمل، وزاد المخصصات الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية، وكلّف لجنة وزارية برئاسة وزير ديوان البلاط لوضع مجموعة من المقترحات المتعلقة بإعطاء مجلس الشورى مزيدا من الصلاحيات، وكان ذلك من المطالب المحتجين أيضاً، هذا فضلا عن إنشاء لجنة مستقلة لحماية المستهلك ورفع أجور العاملين بالقطاع الخاص.وفي الكويت، قام أمير الكويت ببعض الإصلاحات السياسية والمتمثلة بتعديل قانون الإنتخابات وإجراءه إنتخابات جديدة في (شباط ٢٠١٢) -الذي حصل فيها الإسلاميون فيها على ٣٣ مقعداً من اصل ٥٠ مقعداً-، لكن لايزال يسود نوعاً من عدم اليقين بين الأطراف السياسية.أما في البحرين، فعلى الرغم من تقديم ملك البحرين نموذجاً مختلفاً من خلال قيامه بدعوة ولي عهده لإجراء حوار شامل للتوصل إلى صيغة مناسبة للإصلاحات المطلوبة، فقد اصطدمت دعوته هذه بعقبات، منها تعدد الجمعيات التي تمثل قطاعات من البحرانيين واختلافها حول ضمانات الحوار وجدوله، وهل يتم قبل تغيير الحكومة القائمة ام بعد إعادة تشكيلها، وبما يرضي مطالب المحتجين. لكن آلية الحوار مازالت مطروحة بوصفها الآلية الوحيدة المتاحة، هذا في ظل بقاء الضغط الشعبي ومطالبة الشعب بالإصلاح السياسي.ذلك لأن الأزمة البحرينية تتمثل بثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد السياسي ويمثل في ملف الإصلاح السياسي وحقوق المواطنة وتحقيق ملف التجنيس السياسي...، والبعد الإقتصادي المتمثل بتدني مستوى الخدمات

والتفاوت بين فئات المجتمع والفقر والبطالة، أما البعد الإجتماعي فيتضمن التمييز الإجتماعي. ينظر: د. منى حسين عبيد، انعكاس التغيير في المنطقة العربية على دول مجلس التعاون الخليجي، ملخصات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لجامعة بغداد– مركز الدراسات الدولية المنعقد بتأريخ ١٢–١٣/آذار/٢٠١٣، ص ص٣٢–٣٣. ود. ستار جبار الجابري و د. وجدان فريق عناد، انتفاضة البحرين بين الحقوق المشروعة ومحاولات القمع والتضليل، ملخصات المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر لجامعة بغداد– مركز الدراسات الدولية المنعقد بتأريخ ١٢–١٣/آذار/٢٠١٣، ص٥٨.

(٣٩) نقلاً عن: موقع بي بي سي العربية الفضائية، بتأريخ (٢٠١٣/٦/٢٧) على الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2013/06/130625_pic_gal_qatar_former_emir.shtml

إن الأمير البالغ من العمر ٦١ عاما الذي نحى والده عام ١٩٩٥ كان يعتزم منذ وقت طويل التنازل عن الحكم لولي عهده البالغ من العمر ٣٣ عاما. وأعلن هذا اليوم (يوم الثلاثاء) عطلة رسمية في قطر التي تحكمها أسرة الامير منذ أكثر من ١٣٠ عاما.ويعيش في دولة قطر الصغيرة الغنية مليونا نسمة وهي أكبر دولة مصدرة للغاز المسال في العالم ولها استثمارات كبيرة في أنحاء العالم وداعم مالي لانتفاضات الربيع العربي. والشيخ تميم من مواليد ٣ حزيران ١٩٨٠ وتولى ولاية العهد في الخامس من آب (أغسطس) ٢٠٠٣ بعدما كان شقيقه الشيخ جاسم تخلى عن المنصب وتنازل عنه طوعاً. هل قدمت قطر مثالا لدول الخليج الاخرى في نقل السلطة؟، المصدر نفسه، على الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/06/130625_comments_qatar_emir.shtml

(٤٠) يوسف خليفة اليوسف، تداعيات الثورة في السعوية والخليج العربي، ضمن كتاب: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، م. س. ذ، ص٦٠٧.

(٤١) للتفصيل ينظر: د. جاسم يونس الحريري، م. س. ذ، ص ص٦٢–٦٣.